تحت رعاية

معالي أ.د/ محمد أيمن عاشور
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

معالي أ.د/ شريف يوسف خاطر
رئيس جامعة المنصورة

مؤتمر

تطوير الدراسات القانونية في الجامعات المصرية والعربية

التحديات والرؤى المستقبلية

٧ – ٨ ديسمبر ٢٠٢٥

رئيسا المؤتمر

أ.د أحمد جمال الدين موسي
رئيس لجنة قطاع الدراسات القانونية
وزير التعليم الأسبق

أ.د/ مصطفي رفعت
أمين المجلس الأعلى للجامعات

نائبا رئيس المؤتمر

أ.د/ أنس جعفر
محافظ بني سويف الأسبق

أ.د/ وليد الشناوي
عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة

مقرر المؤتمر

أ.د رشا علي الدين
رئيس قسم القانون الدولي الخاص

تشهد الدراسات القانونية في الجامعات المصرية تحولًا جوهريًا يعكس التغيرات العالمية في الفكر القانوني وتداخل القانون مع مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والعلوم الاجتماعية. وقد امتد أثر هذه التحولات إلى بنية النظم القانونية، مما استدعى تطوير الخطط الدراسية لإعداد خريج يمتلك مهارات لغوية وتقنية تؤهله للمنافسة في سوق العمل المحلي والدولي.

لم تعد الدراسات القانونية ذات طابع وطني بحت، بل غلبت عليها الأبعاد الدولية والتجارية، مما أفرز تحديات تتعلق بجودة التعليم القانوني وتنافسيته، خاصة مع توسع مؤسسات التعليم الخاص والأهلي.

وتبرز الإشكاليات الراهنة في ضرورة مواءمة المناهج مع نظيراتها في الجامعات العالمية، وتطوير أساليب التقويم الحديثة، وتعزيز الشراكات الأكاديمية العربية والدولية، إلى جانب تحسين كفايات الخريجين التطبيقية ودعم آليات التمويل الذاتي للبرامج التعليمية وأعضاء هيئة التدريس.

وفي إطار هذا الواقع، بادرت كلية الحقوق بجامعة المنصورة، بالتعاون مع لجنة قطاع الدراسات القانونية بالمجلس الأعلى للجامعات، إلى الدعوة لحوار علمي موسع يجمع الأساتذة والقضاة والمحامين، بهدف صياغة رؤية مستقبلية لتطوير التعليم القانوني المصري واستعادة مكانته الريادية كأحد ركائز القوة الناعمة لمصر.

أولاً: أهداف المؤتمر:

يهدف هذا المؤتمر إلى مناقشة جملةٍ من القضايا المحورية التي تمسُّ حاضر الدراسات القانونية ومستقبلها في الجامعات المصرية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية :

١. تحليل التحدّيات المنهجية التي تواجه تطوير خطط الدراسة والمقررات بكليات الحقوق، في ضوء التجارب الدولية الرائدة في التعليم القانوني.

٢. بحث سبل رفع كفاءة الخريج القانوني وتمكينه من مواكبة متطلبات سوق العمل من حيث الجوانب التطبيقية والمهارية.

٣. صياغة رؤى عملية لتأهيل الخريجين في مجال التعامل مع المنصّات القانونية الإلكترونية، واستثمارها بما يخدم التدريب المهني وفرص التوظيف.

٤. تعزيز قدرات الخريجين في اللغات الأجنبية المتخصصة، بما يؤهلهم للتعامل مع المراجع والنصوص القانونية الدولية وسوق العمل العالمي.

٥. اقتراح آليات فعّالة لإعادة تفعيل برامج الابتعاث لمعاوني أعضاء هيئة التدريس إلى الجامعات الأجنبية، وتوسيع نطاق المنح والمهمات العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

٦. مناقشة الجوانب التمويلية للبرامج الدراسية في كليات الحقوق، واقتراح حلول مبتكرة لدعم مواردها الذاتية وضمان استدامتها.

٧. معالجة إشكاليات برامج الدراسات العليا (الدبلومات - الماجستير - الدكتوراه) ووضع تصوّرات عملية لتطويرها وتحسين مخرجاتها البحثية.

٨. دراسة تجارب البرامج البينية والمشتركة في مجال الدراسات القانونية، واستكشاف فرص تطبيقها في البيئة الأكاديمية المصرية.

٩. بحث آليات رفع الدخل المادي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية، بما يعزّز جودة الأداء الأكاديمي والاستقرار المهني.

١٠. تقييم تجربة الشعب الدراسية باللغات الأجنبية في كليات الحقوق المصرية، والوقوف على أثرها في تحسين مستوى الخريجين .

١١. تبادل الرؤى حول مدى تجاوب كليات الحقوق مع متطلبات معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وطرائق القياس والتقويم الحديثة في ضوء التجارب العالمية.

ثانيًا: محاور المؤتمر:

المحور الأول: تطوير الخطط والبرامج الدراسية في كليات الحقوق: يُعنى هذا المحور بمناقشة السبل الكفيلة بتحديث بنية المناهج القانونية ومحتواها الأكاديمي، بما يواكب المتغيرات التشريعية والتكنولوجية والمهنية على المستويين الوطني والدولي، من خلال تناول الموضوعات الآتية:

١. سبل بناء مقررات قانونية حديثة ومعاصرة تعكس المستجدات التشريعية والقضائية، وتُدمج فيها موضوعات القانون الرقمي، والتحكيم الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي في المجال القانوني.

٢. استعراض التجارب الدولية الرائدة في تطوير الخطط الدراسية بكليات الحقوق حول العالم، وتحليل آليات نقل أفضل الممارسات التعليمية إلى البيئة الأكاديمية المصرية .

٣. بحث آليات توطين الدراسات البينية في المناهج القانونية، بما يتيح دمج القانون بالاقتصاد، والعلوم السياسية، والإدارة العامة، وعلوم البيانات، واللغات الأجنبية المتخصصة .

٤. سبل الربط بين الأصول النظرية والتطبيقات العملية في المقررات القانونية، من خلال اعتماد أساليب التعلم التفاعلي، والمحاكاة القضائية، والعيادات القانونية، والتدريب الميداني.

٥. تحديث مخرجات التعلم المستهدفة (LOs) بما يتوافق مع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي الوطنية والدولية، وضمان اتساقها مع متطلبات سوق العمل المحلي والعالمي.

٦. إدماج أدوات التعليم الرقمي والتقنيات الحديثة في العملية التعليمية، مثل المنصّات القانونية الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي في البحث القانوني، والاختبارات التفاعلية.

٧. تطوير آليات مراجعة وتقييم الخطط الدراسية بصورة دورية، بما يضمن مرونتها واستجابتها للمتغيرات التشريعية والاجتماعية والاقتصادية المستجدة.

٨. تعزيز الشراكات الأكاديمية والمهنية مع الجامعات والمراكز البحثية الدولية لتبادل الخبرات والمقررات النموذجية في التعليم القانوني الحديث.

المحور الثاني: أنماط التقويم في كليات الحقوق: يهتم هذا المحور على مناقشة أزمة التوازن بين التعليم القانوني التقليدي ومتطلبات التعليم القانوني الحديث، واستشراف السبل الكفيلة بتطوير منظومة التقييم والامتحانات بما يعكس الكفايات المعرفية والمهارية المطلوبة للخريج القانوني في القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال الموضوعات الآتية:

١. أزمة الملاءمة في وضع الامتحانات بين النماذج التقليدية للتعليم القانوني وأساليب التعليم الحديثة القائمة على الفهم والتحليل والبحث التطبيقي.

٢. مشكلة موازنة الامتحانات النظرية والعملية، وضرورة توافقها مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته المهنية.

٣. سبل تعزيز الأسئلة التطبيقية والمهارية، بحيث تُمكِّن الطالب من توظيف المعارف القانونية في مواقف عملية تحاكي الواقع القضائي والمهني.

٤. التواؤم مع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في تصميم نظم التقويم، وضمان تحقيق مؤشرات الكفاءة والشفافية في عملية القياس والتقويم.

٥. حدود واستخدامات البرامج الإلكترونية في مجال تقويم الاختبارات القانونية، مع دراسة تجارب التحول الرقمي في الامتحانات بالكليات المناظرة عالميًا.

٦. الموازنة بين أنماط التقويم التقليدية والحديثة، مثل الامتحانات الشفوية، ودراسات الحالة، والعروض التقديمية، والاختبارات الإلكترونية، في إطار رؤية متكاملة لتقويم أداء الطالب القانوني.

المحور الثالث: التدريب العملي والعيادات القانونية: يُعالج هذا المحور أهمية التكامل بين التعليم النظري والممارسة العملية في كليات الحقوق، من خلال تطوير منظومة التدريب الميداني والعيادات القانونية، بوصفها أحد أهم الأدوات لتأهيل الطالب الجامعي للاندماج في سوق العمل القانوني والعدلي، وذلك عبر المحاور الآتية:

١. سبل الربط بين التكوين الأكاديمي والممارسة القانونية المهنية، بما يُحقق التكامل بين الدراسة النظرية وصقل المهارات التطبيقية في مجالات المحاماة، والقضاء، والاستشارات القانونية.

٢. آليات تبادل الخبرات والمهارات القانونية، سواء بين كليات الحقوق أو مع الجهات القضائية والنقابية والمراكز القانونية المتخصصة، لضمان تطوير منظومة التدريب العملي المستدام.

٣. الاستفادة من الزيارات الميدانية القانونية، ضمن برامج الساعات المعتمدة، باعتبارها وسيلة عملية لتعميق الفهم القانوني، وتعزيز الصلة بين الجامعة ومؤسسات العدالة والمجتمع المدني.

٤. تدعيم منظومة التدريب القانوني داخل الخطط الدراسية، من خلال إدماج التدريب الإلزامي والأنشطة التطبيقية في المقررات الأكاديمية، وربط مخرجات التعلم بواقع الممارسة القانونية.

٥. تطوير نموذج العيادة القانونية الجامعية، بوصفه آلية تعليمية مبتكرة تُمكّن الطلاب من ممارسة مهارات البحث، والتحليل، والدفاع، وتقديم الخدمات القانونية المجتمعية تحت إشراف أكاديمي متخصص.

٦. بحث سبل تمويل ودعم استدامة العيادات القانونية، من خلال الشراكات مع المؤسسات القانونية والهيئات الوطنية والمنظمات الدولية ذات الصلة.

المحور الرابع: تأهيل الخريج القانوني لمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي:

يهدف هذا المحور إلى بحث سبل تطوير مهارات الخريج القانوني ليكون قادرًا على الاندماج الفاعل في بيئات العمل القانونية المحلية والدولية، والتجاوب مع التحولات التكنولوجية والمهنية التي تشهدها سوق العمل القانوني العالمي، وذلك من خلال الموضوعات الآتية:

١. تحليل فجوة المهارات بين التعليم الجامعي ومتطلبات المهنة القانونية، ووضع آليات عملية لسدّ هذه الفجوة عبر برامج تأهيلية متخصصة.

٢. سبل تمكين الخريجين من مهارات التواصل القانوني باللغات الأجنبية، ولا سيّما اللغة الإنجليزية القانونية (Legal English) واللغة الفرنسية القانونية، تأهيلًا للمشاركة في البيئات المهنية الدولية.

٣. تعزيز الكفاءات التقنية للخريجين، من خلال إدماج مهارات البحث القانوني الإلكتروني، واستخدام قواعد البيانات العالمية، ومنصّات الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص القانونية.

٤. تنمية مهارات ريادة الأعمال القانونية، وتشجيع الخريجين على إنشاء مكاتب قانونية رقمية ومشروعات استشارية متخصصة في مجالات التحكيم، والعقود الدولية، وحوكمة الشركات.

٥. إقامة شراكات بين كليات الحقوق والقطاعين العام والخاص، لتوفير فرص تدريب مهني حقيقية وإعداد الخريج للانخراط في الممارسة العملية منذ سنوات الدراسة الأولى.

٦. بحث سبل اعتماد الشهادات المهنية المتخصصة، مثل برامج المحكمين الدوليين، والمستشارين القانونيين في التجارة الدولية، كمسارات موازية للدراسة الأكاديمية.

٧. إعداد خريج قانوني عالميّ الكفاءة، يمتلك المعارف القانونية المتعمقة والمهارات الشخصية والرقمية التي تُمكّنه من المنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية.

المحور الخامس: التحول الرقمي في التعليم القانوني: يركز هذا المحور على مناقشة التحوّل الجذري الذي يشهده التعليم القانوني في ضوء الثورة الرقمية، واستكشاف سبل التكيّف مع هذا الواقع الجديد بما يضمن تحديث العملية التعليمية وتجويد مخرجاتها، مع الحفاظ على الأصالة العلمية للدراسة القانونية، وذلك من خلال الموضوعات الآتية:

١. سبل المواءمة بين متطلبات التحوّل الرقمي وطبيعة الدراسة القانونية، بما يضمن توظيف التكنولوجيا الحديثة دون الإخلال بخصوصية المناهج القانونية التحليلية والبحثية.

٢. آليات دمج المنصّات القانونية الرقمية وقواعد البيانات الإلكترونية في البرامج الدراسية بكليات الحقوق، بما يعزّز من قدرات الطلاب على البحث والتحليل والمقارنة القانونية.

٣. تطوير إمكانات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة، من خلال برامج تدريبية متخصصة تمكّنهم من توظيف أدوات التعليم الإلكتروني والتقنيات الذكية في تدريس المواد القانونية.

٤. إعداد وتأهيل الطلاب في مختلف المراحل التعليمية للتعامل مع التحوّل الرقمي في التعليم القانوني، وتنمية مهاراتهم في استخدام المنصّات التعليمية والتطبيقات القانونية التفاعلية.

٥. توسيع نطاق التعليم المدمج *(Hybrid Learning)* في كليات الحقوق، بما يجمع بين الدراسة الحضورية والمحتوى الإلكتروني التفاعلي لتحقيق أقصى استفادة تعليمية.

٦. بحث الجوانب القانونية للتحوّل الرقمي في التعليم، مثل حماية البيانات، وحقوق الملكية الفكرية للمحتوى الإلكتروني، وضمان العدالة في التقويم الرقمي.

المحور السادس: الدراسات العليا وآفاق البحث العلمي القانوني: يتناول هذا المحور واقع الدراسات العليا في كليات الحقوق المصرية وآفاق تطويرها في ضوء المعايير الأكاديمية الدولية، مع التركيز على الارتقاء بجودة البحث العلمي القانوني وتعزيز النزاهة الأكاديمية، وذلك من خلال الموضوعات الآتية:

١. تطوير البرامج الدراسية في مراحل الدبلومات والماجستير والدكتوراه، بما يضمن التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، وتحديث المناهج بما يعكس المستجدات التشريعية والقضائية المعاصرة.

٢. إعادة هيكلة البرامج القانونية المهنية، مثل دبلومات التحكيم، والاستشارات القانونية، وحوكمة الشركات، لتكون أكثر توافقًا مع متطلبات سوق العمل المحلي والدولي.

٣. ترسيخ قيم النزاهة الأكاديمية في البحث العلمي القانوني، من خلال تفعيل سياسات مكافحة الانتحال العلمي، وتعزيز ثقافة الأمانة البحثية والاقتباس السليم.

٤. تطوير منظومة الترقيات الأكاديمية، بما يحقق العدالة والشفافية، ويحفّز أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي المتميز والنشر في المجلات القانونية المحكمة دوليًا.

٥. تشجيع البحوث القانونية البينية والتطبيقية، التي تربط بين القانون والتقنيات الحديثة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية، بما يوسّع من أثر البحث العلمي في التنمية الوطنية.

٦. تعزيز الشراكات البحثية الإقليمية والدولية، عبر تبادل الأساتذة والباحثين، والمشاركة في مشروعات بحثية مشتركة تخدم قضايا العدالة والتحوّل القانوني في العالم العربي.

٧. **المحور السابع: التعليم القانوني والتمويل الذاتي والتوظيف:** يبحث هذا المحور في التحديات الاقتصادية التي تواجه مؤسسات التعليم القانوني في مصر، وسبل تحقيق الاستدامة المالية والمواءمة مع متطلبات سوق العمل القانوني، من خلال تعزيز الشراكات وتوسيع مجالات التمويل الذاتي، وذلك عبر الموضوعات الآتية:

٨. سبل تدعيم منظومة التمويل الذاتي للبرامج الدراسية، من خلال إنشاء الدبلومات المهنية والبرامج المشتركة، وتنويع مصادر الدخل في كليات الحقوق بما يضمن الاستقلال المالي والاستدامة.

٩. تعزيز الشراكات مع الجامعات الأجنبية، بهدف تبادل الخبرات الأكاديمية، وتنفيذ البرامج المزدوجة والمشتركة، وتطوير مشروعات بحثية وتعليمية تعزّز تنافسية التعليم القانوني المصري.

١٠. بحث سبل رفع معدلات وكفاءة التوظيف لخريجي كليات الحقوق في القطاعات القانونية الحكومية والخاصة، من خلال ربط المخرجات التعليمية باحتياجات السوق، وتفعيل وحدات التوظيف والدعم المهني داخل الكليات.

١١. تطوير مبادرات ريادة الأعمال القانونية، لتشجيع الخريجين على إنشاء مشروعات قانونية ناشئة، ومكاتب استشارات رقمية، بما يوسّع آفاق العمل القانوني الحر.

١٢. تفعيل آليات المتابعة والتقييم المستمر لمدى توافق سياسات القبول والمناهج والتدريب مع فرص العمل الفعلية، لضمان فعالية المنظومة التعليمية في تحقيق الأهداف التنموية.

ثالثًا: المشاركون في المؤتمر:

أساتذة كليات الحقوق والقانون في مصر والدول العربية والأجنبية.

ممثلون عن الوزارات المعينة بالدراسات والبحوث القانونية.

ممثلون عن المجالس النيابية.

ممثلون عن الجهات والهيئات القضائية.

ممثلون عن نقابة المحامين.

رابعًا: شروط تقديم أوراق العمل والأوراق البحثية:

أصالة البحث: يجب أن تكون الورقة أصلية وغير منشورة أو مقدَّمة لأي جهة أخرى، مع تعهّد خطي بذلك.

الالتزام بالمحاور: تُقبل الأوراق التي تتناول موضوعات ضمن محاور المؤتمر، مع عنوان واضح واتساق مع الأهداف.

المنهجية العلمية: يشترط التزام الورقة بالجدّة والمنهجية السليمة والتحليل النقدي وتقديم توصيات عملية.

اللغة والصياغة: تُقدَّم بالعربية أو الإنجليزية بلغة قانونية وأسلوب أكاديمي صحيح.

التوثيق: توثيق دقيق وهوامش ومراجع كاملة.

الحجم والتنسيق: من ١٥ إلى ٢٥ صفحة، بخط *(Simplified Arabic)* حجم ١٤ في المتن و١٢ في الهوامش وتباعد ١.٥.

البيانات التعريفية: الصفحة الأولى تتضمن العنوان، واسم الباحث، ودرجته وجهته.

التحكيم: تخضع الأوراق لتحكيم علمي مزدوج ولا تُقبل إلا بعد الاعتماد النهائي.

الملخص: يُرفق ملخص لا يتجاوز ٣٠٠ كلمة يوضح فكرة البحث ونتائجه الأساسية.

البحوث ترسل على الإيميل التالي بصيغة word:

lawfuture2025@gmail.com

خامسًا: تواريخ مهمة:

أخر موعد لتلقي الأوراق البحثية ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٥

سادسًا: رسوم الاشتراك:

من داخل جمهورية مصر العربية: ١٠٠٠جنيه مصري.

من خارج جمهورية مصر العربية ٤٠٠ دولار شاملة الإقامة ليلتين وحقيبة المؤتمر.

سابعًا: للتواصل:

للتواصل والاستفسارات: أ.د/ رشا علي الدين مقرر المؤتمر

01065487401

dr_rasha1976@mans.edu.eg

lawfuture2025@gmail.com

ثامنًا: سداد رسوم المؤتمر:

يتم سداد الرسوم بواسطة حوالة بريدية أو بنكية باسم:

السيد / جلال حسين الشافعى نقريش – مندوب الكلية

البنك الأهلى المصري

رقم بطاقة : ٢٨٣٠٧٣٠١٦٠٢٢٥٥

رقم موبايل: ٠١٠١٣٦٦٠٩٣٧